



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي و الإداري



لور الجماعات المحلية في تفعيل آليات الحكم الراشد المحلي في الجزائر [دراسة ميدانية - بلدية الخروب -]

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: حوكمة محلية.

تحت اشراف الأستاذ:

زروق محمد البشير

من اعداد الطالبتين:

بن محيطة فاطمة الزهراء

مناش يمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ يخلف عبد السلام..... رئيسا.

الأستاذ زروق محمد البشير..... مشرفا.

الأستاذ عابد سعيد..... مناقشا.

السنة الجامعية: 2013/2012 م.

خطة الدراسة :

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية..... 01

أولاً: تعريف الجماعات المحلية..... 01

ثانياً: التطور التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر..... 05

ثالثاً: خصائص الجماعات المحلية..... 09

المبحث الثاني: هيئات الجماعات المحلية..... 10

أولاً: هيئات البلدية..... 10

ثانياً: هيئات الولاية..... 13

المبحث الثالث: مفهوم الحكم الراشد..... 16

أولاً: أصل ونشأة المصطلح..... 16

ثانياً: تعريف الحكم الراشد..... 17

ثالثاً: أسباب ظهور الحكم الراشد (أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية)..... 22

رابعاً: مقومات ومكونات الحكم الراشد..... 24

المبحث الرابع: مفهوم الحكم الراشد المحلي..... 27

أولاً: تعريف الحكم الراشد المحلي..... 28

ثانياً: خصائص الحكم الراشد المحلي..... 28

ثالثاً: الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد المحلي..... 28

الفصل الثاني: تفعيل آليات الحكم الراشد المحلي في الجزائر من خلال دور الجماعات المحلية:

المبحث الأول: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تفعيل الحكم الراشد المحلي في

الجزائر..... 31

أولاً: دور البلدية في تفعيل الحكم الراشد المحلي..... 31

ثانياً: دور الولاية في تفعيل الحكم الراشد المحلي..... 33

35	المبحث الثاني: الشراكة المجتمعية كألية لتفعيل الحكم الراشد المحلي في الجزائر.....
35	أولاً: مفهوم الشراكة المجتمعية.....
39	ثانياً: المجتمع المدني كطرف أساسي في الشراكة المجتمعية.....
42	ثالثاً: القطاع الخاص كمساهم فعال في الشراكة المجتمعية.....
45	المبحث الثالث: الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر.....
46	أولاً: مفهوم الرقابة الإدارية.....
46	ثانياً: الرقابة على البلدية.....
48	ثالثاً: الرقابة على الولاية.....
50	المبحث الرابع: مقترحات لتفعيل دور الجماعات المحلية في الجزائر.....
50	أولاً: على المستوى السياسي.....
50	ثانياً: على المستوى الاجتماعي.....
50	ثالثاً: على المستوى القانوني.....
51	رابعاً: على المستوى الإداري.....
53	الفصل الثالث: واقع الجماعات المحلية في تفعيل الحكم الراشد المحلي في الجزائر دراسة ميدانية (بلدية الخروب)
53	المبحث الأول: الدراسة المجالية لمدينة الخروب.....
53	أولاً: الموقع الجغرافي والفلكي و العوامل المناخية.....
53	ثانياً: التوسع العمراني.....
56	ثالثاً: الدراسة السكانية.....
64	المبحث الثاني: الدراسة الإدارية لبلدية الخروب.....
64	أولاً: الموقع الإداري لبلدية الخروب.....
67	ثانياً: المجلس الشعبي البلدي لبلدية الخروب.....
70	المبحث الثالث: واقع الشراكة المجتمعية لبلدية الخروب.....

70أولاً: الشراكة مع المجتمع المدني.

75ثانياً: الشراكة مع القطاع الخاص.

خاتمة.

ملخص الدراسة:

شهد العالم منذ أواخر التسعينيات تغيرات جوهرية، دفعت كلا من البلدان النامية والبلدان المتقدمة إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، خصوصا أن عملية التنمية تتوقف على مدى رشادة أسلوب الحكم المحلي الجيد.

إن التطور السياسي و الاقتصادي في الجزائر يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه على المستوى المحلي للدولة، وانطلاقا من هذه الاعتبارات صدر قانون البلدية لسنة 2011 وقانون الولاية لسنة 2012 ليواكبا التحولات المحلية وتأثيراتها على وظائف الدولة، ويتماشى والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر.

وبما أن الجماعات المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة. ومن هذا المنطلق تحاول دراستنا رصد و تحليل وظائف وأدوار وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة و تفعيل الحكم الراشد المحلي ، وهذا حسب النصوص القانونية والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفت الجزائر والواقع المحلي وصعوباته وتحدياته.

في الفصل الأول من الدراسة تم التطرق إلى الجماعات المحلية في الجزائر بمنظور آليات الحكم الراشد المحلي، مع الإشارة إلى التطور التاريخي والقانوني للجماعات المحلية بالجزائر، وكذا الحكم الراشد انطلاقا من تعريفاته، مبادئه، مقوماته و فواعله الثلاث و التي تشكل الدولة، المجتمع المدني و القطاع الخاص، نهاية الى الحكم الراشد المحلي شأنه شأن الحكم الراشد.

أما في الفصل الثاني حاولنا بإسهاب التعرف على دور الجماعات المحلية في تفعيل الحكم الراشد على المستوى المحلي، لأن موضوع إدارة الجماعات المحلية من الموضوعات التي تعنى بأهمية قصوى لدى السلطة السياسية المركزية في البلاد بسبب أن الجماعات المحلية هي القاعدة في التسلسل الإداري للإدارة العامة التي تتصل مباشرة بالجمهور و المواطنين، ولا يقتصر الأمر في معرفة طبيعة وشكل السياسات العامة الموجهة للفئة العامة من الناس، و التي غالبا لا تتدخل الجماعات المحلية في صنعها، بقدر ما يأخذنا الفضول إلى معرفة العلاقة بين الهياكل الإدارية والسياسية الموضوعة لتنفيذ هذه السياسات من حيث وظائفها وكيفية تشكيلها، إذن هي عملية تعاضديه وتكاملية بين الأجهزة المركزية واللامركزية في تسيير شؤون المواطنين، حيث يعتبر التنظيم الإداري للجماعات المحلية امتدادا إقليميا للهياكل الإدارية والسياسية للإدارة المركزية في الدولة ، حيث تباشر السلطة المركزية سياساتها وأعمالها عبر هذه الأجهزة الموزعة عبر مختلف أقاليم الدولة، وهي بالفعل تمثل صورة مكرسة للمفهوم الديمقراطي المتمثل في إشراك المواطن بواسطة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق مطالب الجمهور المطروحة على الأجهزة المحلية، كل ذلك في إطار الشراكة المجتمعية التي تمثل آلية من آليات تجسيد الحكم الراشد المحلي في الجزائر، دون أن ننسى الرقابة المفروضة على هذه الجماعات من قبل السلطات المركزية.

و في الأخير، ارتأينا أن نعد دراسة ميدانية لمعرفة مدى تطبيق آليات الحكم الراشد المحلي في الجزائر، و كنموذج للدراسة أخذنا بلدية الخروب كمثل على ذلك، انطلاقا بتعريف بلدية الخروب من الناحية الطبيعية، السكانية و كذا الناحية الإدارية. دون أن ننسى علاقتها مع منظمات المجتمع المدني و كذا القطاع الخاص في إطار شراكة مجتمعية تحاول تحقيق تنمية محلية.

Résumé de l'étude :

Depuis la fin des années 90, le monde a vécu des changements substantiels, qui ont poussé à la fois les pays en développement et les pays développés à reconsidérer la philosophie de la gouvernance et de l'administration et la nécessité d'adopter l'entrée par l'administration dans l'exécution des différentes politiques de développement générales pour réaliser le développement global, surtout que le processus de développement dépend de la bonne gouvernance locale.

Le succès ou l'échec du développement politique et économique en Algérie liées à la survenance ou la non-survenance d'un développement similaire au niveau local de l'Etat, partant de ces considérations, la loi de la commune a été promulguée en 2011 et la loi de la wilaya pour l'année 2012 pour suivre le rythme des changements locaux et leur impact sur les fonctions et l'Etat et aussi pour qu'ils aillent en parallèle avec les réformes politiques et économiques en Algérie.

Puisque les groupes locaux représentent l'unité fondamentale de la gouvernance et de l'administration en Algérie, et forme le médiateur entre le citoyen et l'administration centrale, en particulier quand il s'agit de service public, et la mise en œuvre des politiques publiques de l'État.

Dans cette perspective, notre étude tente de suivre et d'analyser les fonctions et les rôles des unités de l'administration locale dans la réalisation du développement global et l'activation de la bonne gouvernance locale et ceci selon les textes juridiques et les développements politiques, sociaux et économiques que l'Algérie a connu et aussi selon la réalité locale, ses difficultés et ses défis.

Dans le premier chapitre de cette étude, nous avons parlé des groupes locaux en Algérie dans la perspective des mécanismes de bonne gouvernance locale, avec référence à l'évolution historique et juridique des communautés locales en Algérie ainsi que la bonne gouvernance partant des définitions, ses principes, ses composantes et de ses trois acteurs qui constituent l'Etat, la société civile et le secteur privé arrivant à bonne gouvernance locale tout étant comme la bonne gouvernance.

Dans le deuxième chapitre, nous avons essayé d'identifier en détail le rôle des groupes locaux dans l'activation de la bonne gouvernance au niveau local, parce que le sujet de la gestion des groupes locaux est l'un des sujets que le pouvoir politique central dans le pays lui attache la plus grande importance au niveau local parce qu'ils constituent la base (la norme) dans l'ordre administratif de l'administration publique qui se rapportent directement au public et aux citoyens. Il ne s'agit pas seulement de connaître la nature et le type des politiques générales adressées à la catégorie générale des gens, dont les groupes locaux n'interviennent pas souvent dans leur préparation mais il s'agit beaucoup plus de la curiosité de connaître la relation entre les structures administratives et politiques mises en œuvre pour exécuter ces politiques en termes de leurs fonctions et modalités de leurs formations.

C'est donc un processus de renforcement mutuel et complémentaire entre les dispositifs centralisés et décentralisés dans la gestion des affaires des citoyens où l'organisation administrative des groupes locaux est considérée comme une extension régionale des structures politiques et administratives de l'administration centrale de l'Etat et où l'autorité centrale initie l'élaboration de politiques à travers ces dispositifs répartis sur différentes régions de l'État et représente réellement une image consacrée à la notion de démocratie représentée dans la contribution du citoyen, par les institutions de la société civile et le secteur privé, dans la réalisation des demandes du public auprès des dispositifs locales. Tout cela dans le cadre de partenariat communautaire qui représente un des mécanismes de la réalisation de la bonne gouvernance locale en Algérie sans oublier la censure imposée à ces groupes par les autorités centrales.

Et pour finir, nous avons décidé de préparer une étude sur terrain pour connaître l'ampleur de l'application des mécanismes de la bonne gouvernance locale en Algérie. Et comme modèle pour notre étude nous avons pris la commune d'El-Khroub pour exemple, partant de la présentation de la commune d'El-Khroub, de par sa nature, sa population, ainsi que l'administration sans oublier sa relation avec les organisations de la société civile ainsi que le secteur privé dans le cadre de partenariat communautaire tentant de réaliser un développement local.